فايز الجمهور يقترح تحديد سقف مبلغ التثمين مضافا إليه القرض الإسكاني بـ 570 ألف دينار

أعلن النائب فايز الجمهور عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح بتحديد سقف ثمن العقار الذى يتم تثمينه واستملاكه أو بيعه حتى يمكن للمواطن الحصول على القرض الاسكاني بالإضافة إلى مبلغ القرض الإسكاني عند 570 ألف دينار.

ونص الاقتراح على ما يلي: (مادة أولى): يُستبدل بنص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993م المشار إليه النص الآتي:

" إذا كان رب الأسرة مالكاً لعقار تم استملاكه وتثمينه أو بيعه بمبلغ يقل عن خمسمائة ألف دينار كويتي " 500000 د.ك " منح القرض المنصوص عليه في المادة (28) من هذا القانون بشرط أن لا يزيد مبلغ القرض ومقدار الاستملاك والتثمين أو البيع على خمسمائة وسبعين ألف دينار كويتي " 570000 د.ك ".

وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقة بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة إلى زوجته أو أحد أولاده الذين يعولهم ، وذلك دون إخلال

فايز الجمهور

بحق الأولاد في الحصول على الرعاية السكنية ، وفقاً للإجراءات التي يضعها مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي متى توافرت فيهم شروط استحقاقها ".

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: نظراً إلى أن قيمة العقارات في دولة الكويت آخذه في التصاعد والزيادة بطريقة ملفتة للنظر، مما أصبح حصول المواطن على مسكن ملائم وبسعر مناسب يستطيع دفعه، حلم صعب المنال.

لذلك بذل المشرع كل جهده حتى يتحقق للمواطن هذا الحلم ويجعله حقيقة ملموسة لذلك جاءت المادة (30) وسيلة من وسائل المساعدة للمواطن الذي يملك عقاراً تم استملاكه وتثمينه أو بيعه أن يحصل على القرض المبين في المادة (28) ليعينه على شراء عقار آخر بديل ومناسب.

إلا أنه تم وضع سقف أعلى لثمن العقار الذى تم تثمينه واستملاكه أو بيعه حتى يمكنه الحصول على القرض، وقد أعيد النظر عدة مرات في هذا السقف بزيادته حتى يتواكب مع الزيادة المطردة و المتسارعة في أثمان العقارات .

وكانت آخر مراجعة له تمت بمقتضى القانون رقم (50) لسنة 2010 المنشور في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 04/07/2010 ومن ثم يتعين إعادة النظر في هذا السقف مرة أخرى ورفعه من 300 ألف دينار إلى 500 ألف دينار .

وقد تلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 قد منحت لرب الأسرة الذى يملك عقاراً تم استملاكه وتثمينه أو بيعه بالسقف السابق الإشارة إليه الحق في الحصول على القرض المبين بالمادة (28) وقدره 70 ألف دينار .

ثم نكصت تلك المادة عن ذلك وأفرغت هذا الحق من مضمونه سواء بإلغائه أو بتقليصه بقدر كبير يفقده قيمته ويهدر الغاية منه، وذلك بما اشترطته بعدم زيادة حاصل جمع مبلغ القرض ومقدار الاستملاك والتثمين أو البيع عن السقف المحدد.

وبتطبيق هذا الشرط في الواقع ثبت أن كل من ثمن له عقار أو باعه بثمن يقل قليلاً ببضع دنانير عن السقف الموضوع محروماً من الحصول على القرض أو في أقل القليل الحصول على جزء يسير منه لا يغني ولا يسمن من جوع ، قاصراً عن إعانته على شراء مسكن مناسب.

وكان من الضروري للتغلب على هذه المشكلة ولتحقيق الصالحين العام والخاص أن يُعاد النظر أيضاً في السقف الأعلى الذى يتضمنه الشرط المشار إليه ، ومن ثم جاء التعديل المقترح لتلك المادة محققاً لذلك بجعل مقدار مبلغ التثمين والاستملاك أو البيع بالإضافة إلى مبلغ القرض لا يزيد عن 570 ألف دينار.

أسامة الشاهين: زيادة «العسكريين» مستحقة وعلى الحكومة إقرار مثلها للمدنيين

بارك النائب أسامة الشاهين للمواطنين العسكريين وهم 80 ألف في الجهات الأربع «شرطة، جيش، حرس وإطفاء» إقرار الزيادات المالية «المستحقة» وبأثر رجعي، مطالبا الحكومة بإقرار مثلها للمواطنين المدنيين وهم 285 ألفا في الحكومة و65 ألفا بالقطاع الخاص و145 ألف متقاعد.

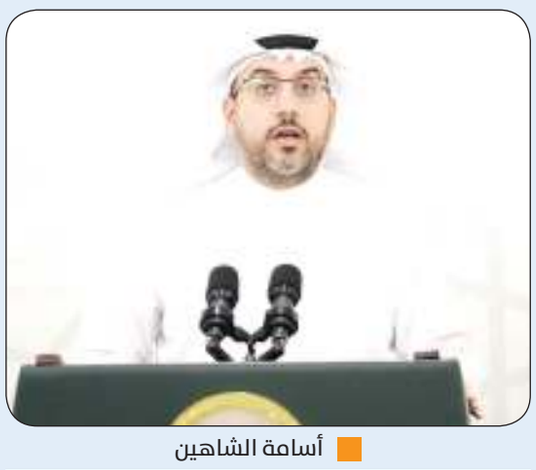
أسامة الشاهين

عبدالكريم الكندري: استئجار الحكومة للأبراج التجارية.. هدر

عبدالكريم الكندري

شدد النائب الدكتور عبدالكريم الكندري على ضرورة إعادة النظر في استئجار الحكومة للأبراج التجارية.

وقال الكندري إن إعادة تقييم أراضي الدولة لطرحها بأسعار السوق «وليس للتنفيع» من الموضوعات التي أثارها في استجواب رئيس الحكومة، مضيفا «قدمنا بها عدة اقتراحات وعلى مجلس الوزراء المضي بهذا التوجه كما يجب إعادة النظر بتأجير الأبراج التجارية كمواقع حكومية فهي صورة من صور الهدر».

محمد الحويلة يقترح إنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة، طالب فيه بإنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان، وتنفيذ حملة توعوية واسعة حول مخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها.

وقال في مقدمة الاقتراح إنه انتشرت في السنوات الأخيرة بين الشباب ظاهرة المخدرات وعقارات الهلوسة والمنشطات المحرمة بصورة أصبحت تمثل هاجسًا لدى المجتمع عامة ولدى بعض الأسر التي ابتلى البعض من شبابها بآفة الإدمان الذي جعل منهم فئة تمثل خطورة على أنفسهم وعلى أسرهم.

وأضاف في اقتراحه أن خطورة الإدمان لا تقتصر على التعاطي فقط بل تصل إلى تهديد الأمن والسلم الاجتماعي فالمدمن غائب دائما عن الإدراك الحسي وبالتالي ينتج عن أفعاله انتشار جرائم مثل القتل والسرقة، فالمدمن لا يتردد عن فعل أي شيء مقابل الحصول على المادة المخدرة، بالإضافة إلى حوادث الطرق

محمد الحويلة

التي يروح ضحيتها أناس لا ذنب لهم نتيجة قيادة مدمن غائب عن الوعي.

وذكر أن مواجهة المشكلة تتطلب المبادرة الفورية من الجهات المختصة بإنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان يحتوي على برامج علاجية وتأهيلية متطورة بأحدث الخبرات في هذا المجال التي تساعد على العلاج لتشجيع المدمن على العلاج، وكذلك توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كوادر طبية والأجهزة والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

وأشار إلى أن لحملات التوعية دورا وتأثيرا في الحد من الادمان لإبعاد الأجيال الجديدة عن هذه الآفة من خلال حملات توعية لطلبة المدارس والجامعات عن أخطار المخدرات كون خطورة هذه الآفة تستهدف بالدرجة الأولى فئة الشباب، بالإضافة إلى الوقاية والعلاج والرعاية للأشخاص الذين يعانون اضطرابات نتيجة تعاطي المخدرات، وانطلاقا من نص الدستور الكويتي في المادة 15 منه على "تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة".

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح التالي نصه:

-1 إنشاء مستشفى متخصص لعلاج وتأهيل حالات الإدمان مع تزويده بما يحتاجه من الكوادر الطبية والأجهزة الطبية والبرامج العلاجية والتأهيلية المتطورة وبأحدث الخبرات في هذا المجال، مع توفير متطلبات العلاج النفسي والاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين. -2 تنفيذ حملة توعوية واسعة حول مخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها على أن تبدأ هذه الحملة من مدارسنا وجامعاتنا بالتعاون والتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي ووفقا لخطط مناسبة ومدروسة.

فرز الديحاني يسأل وزير التربية عن عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة

تقدم النائب فرز الديحاني، بسؤال برلماني إلى وزير التربية علي المضف عن الوظائف الإشرافية الشاغرة بجميع القطاعات.

وقال الديحاني في سؤاله «ما عدد الوظائف الإشرافية الشاغرة بوزارة التربية بجميع القطاعات والإدارات والأقسام المختلفة سواء ديوان عام الوزارة او المناطق التعليمية؟ وما أسباب عدم شغلها حتى تاريخ تقديم السؤال؟».

وأضاف «هل نشرت الوزارة إعلاناً لشغل هذه الوظائف الإشرافية الشاغرة؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من هذا الإعلان وبيان الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظائف؟».

وتابع «كم يبلغ عدد القضايا المرفوعة ضد الوزارة في شأن الوظائف الإشرافية خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ مع تزويدي بكشف تفصيلي بذلك؟».

فرز الديحاني

مرزوق الخليفة لوزير البلدية: متى يغلق مكب ردم النفايات في «الجهراء»؟

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع في شأن نقل مكب ردم النفايات بمحافظة الجهراء، طالبا رأي البلدية عما يتم من إجراءات للتخلص من النفايات في هذا المكب والجدول الزمني لإغلاقه.

وقال في السؤال: أنشئ مكب النفايات في محافظة الجهراء قبل عام 1990 وكان في السابق مشروعاً للدراكيل ورأت البلدية في حينها المكان المناسب لرمي النفايات والمخالفات بإعتباره بعيداً عن أقرب تجمع سكاني بمسافة كافية وللأسف بقيت تلك الرؤية قائمة على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إنشائه واقتراب السكان منه لمسافة قريبة جدا كنتيجة طبيعية لتزايد السكان وإنشاء مناطق وتوسعات جديدة. وشهد مكب مردم النفايات في المحافظة توسعات كبيرة وهائلة ويتم الردم بطريقة بدائية مما يشكل تأثيراً سلبياً ومباشرا على البيئة وصحة أهالي المحافظة ويخالف توجهات الدولة للمحافظة على البيئة. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

وهل تم عرض نقل مردم النفايات على المجلس البلدي لنقله إلى - مكان آخر بعيداً عن التجمع السكاني- إذا كان الجواب بالإيجاب تزويدي بقرارات المجلس البلدي- أما إذا كان الجواب بالنفي بيان سبب عدم عرضه على المجلس البلدي؟

وهل تم الكشف على موقع المردم من قبل الجهاز الفني للبلدية بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة- فإذا كان الجواب بالإيجاب تزويدي بكافة ما توصل إليه الكشف مبينا به رأي الهيئة العامة للبيئة- واما إذا كان الجواب بالنفي ما أسباب عدم الكشف على الموقع؟

عبدالله المضف: تبنيت «أملاك الدولة» وننتظر جدية إجراءات إعادة تسعيرها

أكد النائب عبدالله المضف أن الدولة ليست هبة لكائن من كان، أموالها ومواردها أمانة أجيالنا القادمة.

وبين المضف أنه تبنى قضية أملاك الدولة «كاملة» وأعلن المحاسبة بحال العبث بها، مضيفا «ما زلت أنتظر جدية إجراءات إعادة تسعيرها، واستكمال طرح المجمعات التجارية في مزاد علني يعظم إيرادات البلد، ومستمر لأنه لا أحد عندي فوق القانون».

عبدالله المضف